أثر تنفيذ السياسات البيئية في تحقيق التنمية الصناعية
دراســة تحليلية (المنطقة الحرة الإسماعيلية)

[١٦]

بهاء الدين محمد مرسي[١]– **عطوة حسين عطوة**[٢]– **محمد حجي**[٣]– **محمد صابر**[٤]
١) كلية الزراعة، جامعة عين شمس ٢) جهاز شئون البيئة، وزارة البيئة، مجلس الوزراء
٣) المعمل المركزي للمناخ الزراعي ٤) وزارة البيئة، مجلس الوزراء

المستخلص

هدفت الدراسة الى تقييم الدور الفعال الذي تقوم به السياسات البيئية نحو تحقيق التنمية الصناعية، وذلك من خلال مناطق التصدير الحرة حيث أصبحت هذه المناطق تحتل صدارة أساليب جذب وتوطين الاستثمارات وواحدة من أولويات التنمية الصناعية.

حيث تبين من الدراسة أن الصناعة هي الدعامة الأساسية لتحقيق التنمية ورفع معدلات النمو الاقتصادي، ولكن ذلك مرهون بمدى التزامها بتنفيذ السياسات البيئية التي من شأنها تحقيق التنافسية وإمكانية النفاذ الى الأسواق العالمية.

ومن أجل هذا، تركز الدراسة الحالية حول أهمية الاستفادة من المناطق الحرة كنقاط جذب للاستثمار الأجنبي المباشر فضلا عن تحقيق التنافسية والنفاذ للأسواق من خلال التوافق والالتزام بالمعايير البيئية العالمية حيث تستهدف هذه الدراسة قطاع تصدير الملابس الجاهزة حيث يعد هذا القطاع الأقدر على المنافسة وتحقيق العوائد المرجوة في مصر، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث استعانت الدراسة بعدد (٥) شركات تصدير للملابس الجاهزة بالمنطقة الحرة بالإسماعيلية، كما تم إعداد وتطبيق استبيان ميداني اشتمل على محاور حول معوقات التصدير للأسواق بالإضافة الى المتطلبات اللازمة لتنمية الصادرات والنفاذ الى الأسواق الخارجية.

وقد توصلت الدراسة الى عدد من النتائج أهمها أن السياسات البيئية والملائمة للتصدير غير مطبقة بصورة شبه تامة في أغلب المنشآت التصديرية بأنواعها، لذلك يجب أن يطبق نظام الأدوات الاقتصادية بفاعلية أكثر والا يقتصر على مجرد التضمين في قانون البيئة لما لذلك من آثار حافزة للشركات على تحسين الآداء البيئي وتعظيم قاعدة الموارد الاقتصادية المتاحة للتصدير.

المقدمة

إن تسارع التطور الاقتصادي العالمي يهدف إلى إزالة الحواجز بين الدول وتفعيل روح المنافسة بين المؤسسات والشركات، تتمثل هذه المنافسة في تقديم منتجات وخدمات تتلاءم مع رغبات العملاء وتفي باحتياجات المستفيدين. إن هذا الوضع يتطلب ضرورة تطبيق مفاهيم وبرامج إدارية حديثة تتماشى مع هذا التطور السريع وتساعد على رفع مستوى جودة الخدمات والمنتجات مع تخفيض وضبط أكبر في النفقات والتكاليف. ولعل من أبرز الأساليب الإدارية التي ظهرت في الآونة الأخيرة هو أسلوب ستة سيجما والذي يعتبر رؤية للجودة حيث تحقق ٣,٤ عيوب فقط لكل مليون فرصة عند إنتاج المنتج أو تقديم الخدمة والذي أثبت فاعليه عالية في تطبيقه لدى مجموعة من أبرز الشركات العالمية ولكن مازال تطبيقها يعتبر في المراحل الأولية. (ممدوح عبد العزيز، ٢٠٠٠، ١٢٩)

ومن الواضح أن بيئة الأعمال المصرية الصناعية تواجه العديد من المشاكل المعقدة والتي أصبحت تمثل عائقاً نحو تقدمه ونموه مما أدى إلى جعل المنتجات غير قادرة على مواجهة منافسة المنتجات الأجنبية سواء في الأسواق المحلية أو الأسواق العالمية.

حيث أن الأثر الاقتصادي للتلوث الصناعي يعد من العوامل الخارجية والمعنوية التي لا تدخل في حسابات السوق، إذ لا يوجد إلى جانب بنود التكاليف بند يحاسب ويهتم صراحة بالأضرار الناجمة عن التلوث، عند قيام المشروعات الصناعية، مع العلم أن كل مشروع صناعي يتسبب في نفقات اجتماعية قد لا يتحمل عبئها الاقتصادي، فيكون عندئذ قد استخدم معطيات البيئة مجاناً، وأدى إلى تلويثها دون تعويض اقتصادي، وبالتالي فإن إهمال الآثار الناجمة عن التلوث الصناعي سيحمل الاقتصاد أعباء جديدة، لذا لابد من تضمنين هذه الآثار في الحسابات السياسية والاقتصادية لسد الفجوة بين التكلفة الاجتماعية والتكلفة الاقتصادية. (عبد الهادي الرفاعي، باسل أسعد، ٢٠٠٨، ٢٢٣)

وقد توجهت معظم الدول النامية خلال العقدين الماضيين الى تبنى سياسات وبرامج بيئية تنبثق من استراتيجيات شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتراوحت تلك السياسات من كونها مزودة بخطط وبرامج تدار وتنفذ بشكل مباشر ومركزي من قبل الدولة ذات النظام

الاقتصادي المركزي، الى كونها مجرد توجيه لطموحات المؤسسات العامة والخاصة لتتلاءم مع مجموعة أهداف تنموية شاملة، ونظراً لما يعرفه عالم الاعمال من حدة في المنافسة والتنافس، أصبح لزاما على كل المؤسسات أن تجد لنفسها، ملاذاً وركناً ركيناً تحتمى به من عواصف التغير التي تميز السوق العالمي في هذا العصر، وهو ما يعرف بالتنافسية التي تمكن المؤسسات من الحفاظ على استمراريتها وحماية نفسها من الزوال، والتي تعبر عن جملة الميزات التنافسية التي يمكن للمؤسسة تحقيقها خلال المنافسة الحالية. (وديع محمد، ٢٠٠٣، ٧)

حيث يعتبر البعض أن بقاء واستمرار المؤسسات الصناعية مرهون بالتزامها بتطبيق السياسات البيئية سواء من خلال العمل على دراسة الوضع البيئي للمؤسسة حالياً، وتحول اهتمام المؤسسة الى استخدام تكنولوجيات أكفأ وأنظف، تستهلك أقل قدر من الطاقة والموارد وتنتج أدنى حد من الغازات والملوثات، كما تستخدم معايير معينة تؤدى الى الحد من تدفق النفايات وتجعلها قابلة للتدوير.

مشكلة الدراسة

انطلاقاً من هدف السياسات البيئية المثلى التي تسعى لموازنة الفوائد التي تعود على المجتمع من الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتلوث البيئي مع الأضرار الناجمة عن التلوث أو ما يعرف بمساواة المنفعة الحدية بالتكلفة الحدية للتلوث البيئي في القاموس الاقتصادي، وفي هذا الإطار من القيود الاقتصادية تعمل السياسة البيئية المتكاملة، وفي ضوء ذلك يأتي دور استخدام السياسات البيئية على مستوى الاقتصاد بالنسبة للمنشآت الصناعية في إمكانية الحصول على توفير قدرات مالية كبيرة لهذه المنشآت عن طريق إعادة الاستخدام وإعادة التدوير، واستخدام سياسات الإنتاج الأنظف حيث أكد بعض الباحثون ومنهم (مصطفي بابكر، ٢٠٠٤) أن كل هذا من أدوات تنفيذ السياسات البيئية والذي يندرج تحت "التنظيم المبني على آليات السوق" والذي يساعد على تحقيق التنافسية والنفاذ الى الأسواق مما يؤدى الى نمو الاقتصاد القومي وتحقيق تحسينات بيئية بتكلفة منخفضة نسبياً للحد من التلوث الذي تحدثه المنشآت الصناعية.

وبالرغم من العلاقة القوية بين تحرير التجارة وحماية البيئة إلا أن بوادر الحساسية بين الاتجاه العالمي لتحرير التجارة والرغبة في حماية البيئة ظهرت بصورة واضحة خلال اجتماعات المنظمة العالمية للتجارة والتي أكدت على ضرورة توفيق الأوضاع والتوازن بين حاجات الدول النامية لدخول أسواق الدول المتقدمة وبين ضعف تنفيذ السياسات البيئية والذي يؤدي إلى إضعاف تنافسية الدول النامية لدخول الأسواق التنافسية، وهذا ما أكدته بعض الدراسات ومنها (دراسة سامية سرحان، ٢٠١١)

والمشكلة البحثية التي تتعرض لها الدراسة الحالية هي دراسة أثر تنفيذ السياسات البيئية من خلال الاستفادة من المناطق الحرة كنقاط لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر فضلاً عن تحقيق التنافسية والنفاذ للأسواق من خلال التوافق والالتزام بالمعايير البيئية العالمية، حيث تستهدف الدراسة قطاع تصدير الملابس الجاهزة حيث يعد قطاع صناعة الملابس الجاهزة الصناعة الأقدر على المنافسة وتحقيق العوائد المرجوة في مصر، فهي الصناعة التي تضمن تحقيق أعلى ربح عن طريق تقليل تكلفة الإنتاج، والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وكذلك توافر إمكانيات تدعيم قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية عن طريق إنتاج السلع المطلوبة وبالكمية المطلوبة في الوقت المحدد وبمستوى جودة يرضى العميل وذلك بأفضل الوسائل وأقل التكاليف بالإضافة الى الالتزام بالمعايير البيئية العالمية في مجال التصدير للأسواق الخارجية.

أسئلة الدراسة

وفى محاولة للتصدي لهذه المشكلة حاولت الدراسة الحالية الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما أثر تنفيذ السياسات البيئية على التنمية الصناعية؟
- ما مدى تأثر تنافسية الصادرات عند استخدام السياسات البيئية؟
- ما أهم الشروط والمعايير البيئية المتبعة بالنسبة لقطاع التصدير الخاص بالنسيج والملابس الجاهزة؟
- ما مدى توافق المناطق الحرة مع السياسات البيئية بالنسبة للوضع الراهن؟

أهداف الدراسة

الهدف الرئيس من الدراسة الحالية هو التعرف على أثر تنفيذ السياسات البيئية في تحقيق التنمية الصناعية. وهذا الهدف يتحقق من خلال الآتي:

- تحديد دور وأهمية السياسات البيئية في تحقيق التنمية الصناعية.
- بيان العلاقة بين السياسات البيئية والتنمية الصناعية في إطار تنمية الصادرات.
- تحديد الأبعاد البيئية المؤثرة على تنافسية الصادرات المصرية والنفاذ للأسواق الخارجية في قطاع تصدير الملابس الجاهزة
- تحديد مدي توافق صادرات الملابس الجاهزة المصرية مع المعايير البيئة العالمية.

فروض الدراسة

الدراسة في سبيلها إلى تحقيق الأهداف السابقة حيث تقوم باختبار صحة الفروض التالية:

١. توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين استخدام أدوات السياسة البيئية وفعالية تنفيذ هذه السياسات في مصر.

٢. توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تنمية الصادرات في مصر وبين تهيئة الظروف البيئية الملائمة.

٣. توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الالتزام بالمعايير والاشتراطات البيئية وتنمية الصادرات في مصر.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال الأهمية التي تحتلها السياسات البيئية، سواء في كونها دعامة أساسية للنشاط الاقتصادي في الحفاظ على الموارد الطبيعية وترشيد استهلاكها، وأيضاً كونها تلبى احتياجات التنمية الصناعية وذلك من خلال التنافسية والنفاذ للأسواق.

الجهات المستفيدة من هذه الدراسة:

- وزارة البيئة من خلال العمل على تفعيل الاشتراطات البيئية الدولية المعنية بالتصدير للخارج بالخطط التنفيذية حول حماية البيئة الصناعية.

- هيئة التنمية الصناعية من خلال استخدام أدوات السياسات البيئية في تحقيق التنمية الصناعية.
- الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة من خلال استخدام السياسات البيئية في تحقيق التنافسية والنفاذ للأسواق.

منهج الدراسة

المنهج الوصفي التحليلي: في دراسة وتجميع البيانات المختلفة حيث يقوم على دراسة الأفكار النظرية من المراجع والمؤلفات والندوات وكذلك الوقوف على الدراسات السابقة في السياسات البيئية والتنمية الصناعية، والتنافسية والنفاذ للأسواق.

حدود الدراسة

أ- مجتمع الدراسة: شركات تصدير الملابس الجاهزة، المنطقة الحرة – بمحافظة الاسماعيلية

ب- مجموعة الدراسة:

- عدد (٥) شركات تصدير للملابس الجاهزة.
- (شركة أمبى – شركة فيلوسيتى – شركة اوراجلو – شركة البتراء- شركة الخليجية)
- عدد ٥٠ عامل من العاملين بالمنشآت الصناعية.
- عدد ٥ من مسئولي الهيئة العامة للاستثمار.
- عدد ٣ من مسئولي مكتب البيئة بالمحافظة.
- عدد ٣ من مسئولي هيئة التنمية الصناعية.
- عدد ٢ من مسئولي الادارات البيئية بالمنشأت الصناعية.

ج- الدراسة تتعلق بمدى التزام وتوافق المنشآت الصناعية (العاملة في مجال تصدير الملابس الجاهزة) في المنطقة الحرة –بمحافظة الاسماعيلية بالسياسات البيئية وإمكانية تحقيق التنافسية والنفاذ الى الأسواق في قطاع الصناعة.

د- تم تطبيق الاستبيان في العام ٢٠١٦ خلال شهر إبريل، مايو، ويونيه.

أدوات الدراسة

تمثلت أدوات الدراسة التي استعان بها الباحثون، فيما يلي:

- استبيان الغرض منه استطلاع آراء مسئولي الهيئة العامة للاستثمار بالمنطقة الحرة بالإسماعيلية، مسئولي مكتب البيئة بالمحافظة، مديري المنشآت الصناعية، ومسئولي الإدارات البيئية حول مدى تأثير تنفيذ السياسات البيئية نحو تحقيق التنمية الصناعية.
- مقابلات شخصية (لعدد من مسئولي الإدارات البيئية).
- معاينات ميدانية للمنطقة وبعض المنشآت الصناعية.

مصطلحات الدراسة

- **السياسات البيئية:** السياسات البيئية إجراءات تتخذ لإدارة الأنشطة البشرية بهدف منع، أو الحد من، أو التخفيف من آثار ضارة على الطبيعة والموارد الطبيعية. (خليل حسين، ٢٠٠٦، ٦)
- **التنمية الصناعية:** هي التنمية التي تولد وتحافظ على صناعة المعرفة ومعلومات السوق لتحديد الاولويات وتطوير استراتيجيات التسويق والأمن البيولوجي. (Lumpkin G,2001,429.)
- **المناطق الحرة:** هي مناطق ضمن إطار حدود الدولة الجغرافية وفي ظل السيادة الكاملة، وتسمح تلك المناطق بمرور الواردات بدون رسوم جمركية، كما تسمح بإعادة التصدير بعد إجراء بعض العمليات للسع شبة المصنعة. (سمير شرف، ٢٠٠٥)

الإطار المعرفي للدراسة

المبحث الأول: البيئة والتلوث والتوازن البيئي

المحور الأول: التلوث البيئي وآثاره: في الآونة الأخيرة زادت الاهتمامات البيئية بعد ظهور التأثيرات السلبية على نواحي البيئة المختلفة، وذلك بسبب استخدام البشر لوسائل وطرق أدت إلى إحداث أضرار للهواء والماء والتربة فهناك عديد من العوامل كانت هي السبب المباشر في ظهور التلوث: (أحمد الجلاد، ٢٠٠١، ٧٢)

١-أدى التوسع الصناعي في استخدام المنتجات الصناعية إلى زيادة الملوثات في البيئة، كما أسهمت الثورة العلمية والتكنولوجيا في إحداث تغييرات كبيرة في البيئة، ورغم أنها أوجدت الحلول للمشاكل إلا أنها تركت آثاراً سلبية في البيئة، ورغم أنها أوجدت الحلول للمشاكل إلا أنها تركت آثاراً سلبية في الحياة، وخير دليل على ذلك تسرب المواد المشعة من إحدى محطات الطاقة النووية في الولايات المتحدة الأمريكية بولاية بنسلفانيا، حيث توقع الدوائر الطبية أن يصاب المتعرضون لهذه الإشعاعات بأمراض خطيرة.

٢-إن مستويات التلوث ارتفعت بسبب استخدام الآلات المتطورة التي تستخدم الطاقة لتسييرها مما كان السبب المباشر في تلوث الهواء والتربة والماء. وبهذا نجد أن السبب الحقيقي لتلوث البيئة وفقدان توازنها هو سوء استخدام الإنسان لعناصر البيئة ومواردها.

٣-فالتلوث عادة ينتج من سوء استخدام الموارد ويخلق سوء استخدام التربة مشاكل عديدة من أهمها جرف التربة وتعريتها وما يصاحب ذلك من زيادة فرص إطلاق الملوثات من هذه التربة المعراة.

٤-ظاهرة ازدياد عدد السكان ويترتب عليها آثار سلبية عديدة منها نقص الغذاء وأزمة الطاقة، ونقص في الثروات الأخرى، وأخطر ما ينتج عن هذه الزيادة السكانية تلويثها للبيئة التي يعيشون فيها وبخاصة تلك المخلفات والفضلات المنزلية ومخلفات المصانع التي يلقونها. (أحمد الجلاد، ٢٠٠١، ٧٢)

إذن، فالتوسع الصناعي، والانفجار السكاني، وسوء استخدام موارد البيئة، والإنسان صانع التلوث سبب مباشر في تلوث البيئة وفقدان توازنها. ومع مرور الوقت كانت هناك الحاجة الضرورية لحماية البيئة وإعادة توازنها، وكان ذلك من خلال ظهور حركات الدفاع عن البيئة والتي تسعى للحد من تأثير الإنسان على البيئة.

المحور الثانى: التوازن البيئي وحماية البيئة من التلوث: هناك مسببات تساعد في اختلال نظام التوازن البيئي والتي وضحها طاحون على النحو التالي: (زكريا طاحون، ٢٠٠٧، ٣٣)

١. الكيماويات الهيدروكربونية التي تلوث المحيط المائي في وقتنا الحالي ومن أشهرها المنظفات غير القابلة للتفكك والتحلل الحيوي والقاتلة للكائنات الحية.

٢. المخلفات البترولية ومياه التبريد الساخنة الناتجة عن غرق واصطدام ناقلات البترول في المجاري المائية.
٣. المخلفات الصناعية المحتوية على المركبات الثقيلة (مثل الزئبق والكادميوم وغيره)، ويرجع خطرها في أن الكائنات المجهرية تمتص هذه المواد وتجمعها في جسمها، ثم تنتقل إلى أجسام الأسماك التي تتغذى عليها، ثم يتغذى الإنسان على هذه الأسماك ومن ثم يصاب بالقسم خلال هذه السلسلة الغذائية.
٤. التلوث بالمواد الصلبة غير القابلة للتفكك والتحلل الحيوي كالبلاستيك والنايلون وغيرها، والتي تتجمع باستمرار وتتركز في البيئة وتحل محل مكونات النظام البيئي.
٥. التلوث الحراري الناتج من إلقاء مخلفات المصانع الساخنة بالمجاري المائية مما يسبب آثار بيئية سيئة على الكائنات الحية.

المبحث الثاني: السياسات البيئية

المحور الأول: السياسات البيئية (نشأتها–أدواتها – مدى فعاليتها): مصطلح "السياسات البيئية" لم يسمع عنه حتى أوائل الستينيات من القرن العشرين، حيث تبنى الرئيس الأمريكي إيزنهاور "الأهداف الـ ١٥ لأمريكا". (على دربوسي، ٢٠٠٤، عدد ٩٥٦)

بعد خمس سنوات فقط في وقت لاحق، أقر الرئيس الأمريكي جونسون ضرورة حماية البيئة باعتبارها قضية مهمة، وبحلول عام ١٩٦٩ سن الكونجرس الأمريكي واحد من أهم التشريعات البيئية الحديثة في العالم، ألا وهو القانون الوطني لحماية البيئة.

تعددت التعريفات التي تناولت السياسات البيئية، فقد تم تناولها على أنها تضم اثنين من المصطلحات الرئيسية: البيئة والسياسة، مفهوم البيئة أساسا يشير إلى البعد الإيكولوجي، ولكن يمكن أيضا أن يراعي البعد الاجتماعي (نوعية الحياة) والبعد الاقتصادي (إدارة الموارد). وأمكن تعريف السياسة العامة على أنها مجموعة من الإجراءات أو المبادئ المعتمدة أو المقترحة من الحكومة أو الحزب أو ورجال الأعمال أو الأفراد. (Andersen ,M.S , 2000,pg337-345)

تسعى السياسات البيئية بدورها إلى مساواة الفوائد التي تعود على المجتمع من الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتلوث البيئي مع الأضرار الناجمة عن التلوث أو ما يعرف بمساواة

المنفعة الحدية بالتكلفة الحدية للتلوث البيئي (القاموس الاقتصادي) وفى هذا الإطار من القيود الاقتصادية تعمل السياسات البيئية المتكاملة لتحقيق الآتي: (مصطفي بابكر، ٢٠٠٤، ٤)

- تحجيم الممارسات والأنشطة التي أدت وتؤدى إلى تدهور موارد البيئة أو تنظيم تلك الأنشطة بما يكفل معالجة مصادر التلوث وتخفيف آثاره البيئية قدر الإمكان.
- استعادة الوضع الأمثل لمكونات البيئة الهامة وخصائصها الفيزيائية والكيميائية والحيوية بما يكفل استمرارية قدراتها الاستيعابية والإنتاجية قدر الإمكان.

أدوات السياسات البيئية: يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الأدوات لتنفيذ السياسيات البيئية وهي كالتالي: (خليل حسين، ٢٠٠٦)

١. الأدوات التعليمية والتثقيفية.
٢. الأدوات المؤسسية والتشريعية.
٣. الأدوات التنظيمية المباشرة أ- الأدوات الاقتصادية. ب-الأدوات غير الاقتصادية.

هناك أربع معايير رئيسية يمكن تقييم أدوات السياسات البيئية على أساسها وهذه المعايير هي:(تيرباك دينيس، ٢٠٠٨، ١١)

- **الفعالية البيئية:** أي إلى أي مدى تحقق السياسات البيئية هدفها البيئي أو تحقق نتائج إيجابية على صعيد البيئة.
- **الفاعلية في التكلفة:** أي إلى أي مدى تحقق السياسة أهدافها بتكلفة أدنى للمجتمع
- **الاعتبارات المتعلقة بالتوزيع:** أي إلى أي مدى تعبر السياسة على أنها عادلة ومنصفة وهل تتضمن عواقب على التوزيع،
- **الجدوى المؤسسية:** أي إلى أي مدى يمكن اعتبار الأداة شرعية ومتوافق عليها ويتم اعتمادها وتطبيقها.

المحور الثاني: السياسات البيئية في مصر: كما أولت مصر لحماية البيئة اهتماماً كبيراً حيث أنشأت جهاز شئون البيئة، وتواكب ذلك مع التوجه العالمي في مجال عقد المؤتمرات الدولية المعنية بحماية والحفاظ على البيئة، وكانت مهمة الجهاز الرئيسية هي رسم السياسات البيئية وتنفيذها، وفى عام (١٩٩٤) تم إنشاء صندوق حماية البيئة لتشجيع الاستثمارات في

المجالات البيئية وفى عام (١٩٩٧) تم إنشاء وزارة الدولة لشئون البيئة لتقوم بمراقبة مصادر التلوث ومكافحته ويعاون الوزارة في ذلك بعض الأجهزة المختصة والجمعيات الأهلية العاملة في مجال البيئة.

وتزامن مع ذلك صدور عدد من القوانين والقرارات الهامة المعنية بالبيئة المصرية ومن أهمها القانون رقم (٤٨) لسنة (١٩٨٢) والمعروف بقانون حماية النيل، والقانون رقم (٤) لسنة (١٩٩٤) والمعدل بقانون رقم (٩) لسنة (٢٠٠٩) ويعد أهم قانون شامل للبيئة في مصر. كما وضعت وزارة الدولة لشئون البيئة عدة برامج للتحكم في التلوث منها: برنامج مكافحة التلوث، والبرنامج القومي لإدارة المخلفات، وبرنامج حماية الطبيعة وإدارة المحميات الطبيعية، وبرنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر. (وزارة البيئة المصرية، ٢٠١٦، الموقع الرسمي، www.eeaa.gov.eg)

المبحث الثالث: انعكاسات السياسات البيئية على التنمية الصناعية

المحور الأول: العلاقة بين البيئة والتنمية الصناعية: تقوم التنمية الصناعية على استغلال الموارد البيئية والإمكانيات البشرية بما فيها الإنجازات العلمية والتكنولوجية وذلك من اجل تحقيق عدد من الأهداف أهمها تلبية الاحتياجات البشرية وتحسين وتطوير نوعية حياه البشر، وحماية البيئة، ويقاس مستوى النهوض والتقدم التنموي في أي مجتمع من خلال التغييرات التي تطرأ على البنية الاجتماعية والاقتصادية تتجلى في تحسين الحياة المعيشية لإفراد المجتمع وزيادة الدخل القومي.

من هنا نلاحظ العلاقة الوثيقة بين التنمية الصناعية و البيئة فالأولى تقوم على موارد الثانية ولا يمكن أن تقوم التنمية الصناعية دون الموارد البيئية وبالتالي فان الإخلال بالموارد من حيث إفسادها سيكون له انعكاساته السلبية على العملية التنموية و الإخلال بأهدافها كما أن شحة الموارد و نقصها يؤثر أيضاً على التنمية الصناعية من حيث مستواها و تحقيق أهدافها، كما إن الإضرار بالبيئة و مواردها يضر بالاحتياجات البشرية، و علية ينبغي على التنمية الصناعية وضع الاعتبارات البيئة ضمن استراتيجياتها وان ينظر الى البيئة و التنمية الصناعية باعتبارهما متلازمتين فالتنمية الصناعية لن تحقق أهدافها دون الأخذ بسياسات بيئية سليمة. بالإضافة الى أن الصناعة تستمد قوتها بدرجة التزامها بالمعايير والمواصفات والجودة

في تصنيع المنتجات التي تتوافق مع المقاييس البيئية. (porter . Michael.e,1995,97-118)

المحور الثاني: أثر تنفيذ السياسات البيئية في تحقيق التنمية الصناعية: تستمد الصناعة قوتها من خلال التزامها بالمعايير والمواصفات والجودة في تصنيع المنتجات التي تتوافق مع المقاييس البيئية، لذا هناك أهمية لدعم الصناعات الوطنية الملتزمة بالمقاييس البيئية لامتلاكها الوسائل والأدوات التي تساعدها على النمو والاستمرار والمنافسة.

ومن خلال المحاولات لحدوث التغييرات في السياسة الصناعية في الفترة من٢٠٠٢/٢٠٠٧ كان لها أثر ايجابي على البيئة بإنشاء مؤسسات صناعية جديدة مثل هيئة التنمية الصناعية ومركز تكنولوجيا الإنتاج الأنظف، وتعد هذه التغييرات تطورات إيجابية نحو توفيق العلاقة بين الاتجاهين الصناعي والبيئي. (جريدة الأهرام ،٢٠٠٨، العدد ٤٤٣٣٨)

المبحث الرابع: دور السياسات البيئية في تحقيق ميزات تنافسية للمناطق الحرة

المحور الأول: الأهمية الاقتصادية للصادرات من خلال المناطق الحرة: نشأت فكرة المناطق الحرة منذ زمن بعيد ويرجع ذلك إلى عصر الإمبراطورية الرومانية حيث أقيمت هذه المناطق من اجل جذب التجارة الدولية العابرة وأقيمت في المراكز الرئيسية لخطوط التجارة الدولية، واهتمت في الغالب بتموين السفن وإقامة المخازن وتفريغ وإعادة شحن السلع العابرة ومن أهم الأمثلة للمناطق الحرة (منطقة جبل طارق التي أنشئت عام ١٧٠٤م ومنطقة سنغافورة والتي أنشئت عام ١٨١٩م) ومن أشهر المناطق الحرة في الوطن العربي منطقة جبل علي في إمارة دبي، وتطورت فكرة المناطق الحرة من حيث الأهداف والمساحة وأماكن الإقامة و الامتيازات الممنوحة لها، فمن الأهداف تطورت الفكرة من مجرد أماكن للتخزين وإعادة التصدير إلى مناطق تقدم العديد من الخدمات في مجال الصادرات او الصناعة ومن حيث إقامتها ومساحتها فبعد أن كانت تقام في مراكز خطوط التجارة الدولية وبمساحات صغيرة أصبحت تقام في أي مكان وحتى في أماكن نائية من الدولة بغرض أعمار هذه ألاماكن وتسكين الأفراد بها لتنميتها، كما أصبحت تقام على مساحات واسعة ومن حيث الامتيازات الممنوحة لها فقد زادت لجذب مزيد من رؤوس الأموال.(أحمد نبيل، ٢٠٠٥، ٢٠، ٢١)

المحور الثاني: مدى تأثير السياسات البيئية على تنافسية صادرات الدول النامية عامه ومصر خاصة في قطاع النسيج والملابس الجاهزة: يعتبر البعض أن بقاء واستمرار المؤسسات الصناعية مرهون بتحولها إلى مدخل مرتبط بالوقاية من التلوث من المصدر، حيث تعمل على دراسة الوضع البيئي للمؤسسة حاليا، وتحول المؤسسة إلى استخدام تكنولوجيات أكفأ وأنظف، حيث تستهلك أقل قدر من الطاقة والموارد وتنتج أدنى حد من الغازات والملوثات، كما تستخدم معايير معينة تؤدى إلى الحد من تدفق النفايات وتجعلها قابلة للتدوير. هذه التحولات أو التطورات التكنولوجية تدعو الى التحول إلى الكفاءة البيئية والتي تعرف على إنها: " توفير سلع وخدمات ذات أسعار تنافسية تشبع الاحتياجات الإنسانية وتحقق جودة الحياة للوصول بها إلى المستوى الذي يتناسب مع طاقة الأرض. (كلود فوسليرن، ٢٠٠١، ٨١)

ونظرا لما يعرفه عالم الأعمال من حدة في المنافسة والتنافس، أصبح لزاماً على كل المؤسسات أن تجد لنفسها ملاذاً تحتمي به من مهبات عواصف التغيير التي تميز السوق العالمي في عصرنا الحالي، وهو ما يعرف بالتنافسية التي تمكن المؤسسات من الحفاظ على استمراريتها وحماية نفسها من الزوال، والتي تعبر عن جملة الميزات التنافسية التي يمكن للمؤسسة تحقيقها في سباق المنافسة الحالي.

إن معايير الجودة البيئية – خاصة المعايير المرتبطة بالإنتاج والعمليات تمثل إحدى القضايا الهامة في علاقات الشمال والجنوب، والتي تؤثر على تنافسية صادرات الدول النامية في الأسواق الخارجية حيث أشارت دراسة (Parikh 93) الى أن تطبيق معايير الجودة البيئية على صادرات الدول الأخذة في النمو، يفرض على الدول النامية الالتزام باستخدام التكنولوجيا البيئية والشروط البيئية في المدخلات، وهذا سوف يؤدى الى ارتفاع نفقات الإنتاج للصادرات التي تخضع لهذه المعايير بحوالي ثلث نفقة الإنتاج الأصلية.(ساموبلسون بول، نوردهاوس وليم، ٢٠٠٦، ٧٢٧)

إجراءات الدراسة الميدانية

المبحث الخامس: الدراسة الميدانية لشركات تصدير الملابس الجاهزة بالمنطقة الحرة الإسماعيلية:

وللإجابة عن أسئلة الدراسة، كان لابد من إعداد استمارة استبيان للشركات الصناعية بالمنطقة الحرة وضبطه، وتطبيقه على السادة العاملين بهذه الشركات بالمنطقة الحرة بالإسماعيلية، وقد تم عمل الآتي:-

١-استبيان حول مدى التوافق مع المعايير البيئية المطلوبة لتنمية صادرات الملابس الجاهزة والمنسوجات على عينة من الشركات المصدرة بالمنطقة الحرة بالإسماعيلية والجهات المتخصصة.

٢-تضمن الاستبيان مجموعة من البنود البيئية الرئيسة والفرعية لعينة من الشركات استند في وضعها على مواصفات الأيزو والمعايير البيئية الاوروبية المشتركة (معايير نوعية البيئة، معايير انبعاث الملوثات، معايير العمليات والإنتاج، معايير المنتجات، معايير الأداء)

٣-بالإضافة الى مجموعة الاشكال المصورة الخاصة بالشركات محل الدراسة الميدانية.

وتم الأخذ بأراء المُحكِّمين والتي تمثلت في حذف بعض العبارات وتحويل بعض العبارات من معيار إلى آخر تنتمي إليه كما أضاف البعض منهم عدداً من العبارات وبالتالي أصبح العدد الإجمالي لعبارات الاستبيان (١١) عبارة موزعة على محاور الاستبيان كما هو موضح بالجدول رقم (١)، والدرجة الكلية لكل محور ومفردة.

جدول رقم(١): عدد العبارات وأرقامها بالاستبيان

البـــعد	عدد العبارات	أرقام المفردات
١. معايير نوعية البيئة	٣	(١-٤)-: وهي تلك التي تعين الحدود القصوى للتلوث أو الإزعاج التي لا ينبغي تجاوزها في الوسط المستقبل للتلوث أو في جزء منه.
٢. معايير انبعاث الملوثات	٣	(٥-٨): وهي تحدد كميات الملوثات أو درجة تركيزها التي تنبعث من مصدر أو مادة معينة، خلال وحدة زمنية معينة، أو أثناء دورة تشغيل معينة، ومن تم يكون تأثيرها كبير على أساليب الإنتاج.
٣. معايير العمليات الإنتاجية	٣	(٩-١٢): وهي تلك التي تنظم الكيفية التي ينبغي أن تنتج بها السلع، وتصف الطرق والأساليب الواجب استخدامها أو مراعاتها في عمليات الإنتاج، مثل نوع التكنولوجيا والآلات والمعدات المستخدمة ومدى وملاءمتها.
٤. معايير المنتجات	١	(١٣-١٦): هي تلك المعايير التي تهدف إلى حماية البيئة من الأضرار التي تحدث من استعمال أو استهلاك سلعة أو منتج ما، نظرا لما قد يصدر عنه أو يحتويه من مواد مضرة بالإنسان والحيوان أو النبات.
٥. معايير الأداء	١	(١٧-٢٠): وهي تتطلب أنشطة معينة كالتقييم البيئي، والذي غالبا ما يعمل على تحسين إدارة البيئة.
المـــجموع	١١ ٢٨	

بعد الانتهاء من الخطوات السابقة تُعيِّن على الباحثون تطبيق الصورة المبدئية للاستبيان وذلك للتأكد من : - ثبات الاستبيان - صدق الاستبيان

صدق الاستبيان وثباته: تأكد الباحثون من صدق الاستبيان عن طريق:

أ- **صدق الاستبيان:** تم عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين من أهل الاختصاص في الصناعات والتصدير والجهات التجارية والبيئية، وتم الأخذ بآراء المُحكِّمين في مجال السياسات البيئية لاستطلاع آرائهم بشأن مدى مناسبة استطلاع الرأي حول أثر تنفيذ السياسات البيئية على التنمية الصناعية، ومدى تأثر تنافسية الصادرات عند استخدام السياسات البيئية، وأهم الشروط والمعايير البيئية المتبعة بالنسبة لقطاع التصدير الخاص بالنسيج والملابس الجاهزة، ومدى توافق المناطق الحرة مع السياسات البيئية بالنسبة للوضع الراهن بالمناطق

الحرة من حيث صياغة العبارات ومدى تمثيل هذه العبارات لمحاور الاستبيان وقد تم مراعاة التوصيات التي أجمع عليها المحكمون.

ب –ثبات المقياس: تم التأكد من ثبات المقياس بإتباع طريقة التجزئة النصفية وقد طُبِّق الاستبيان مدى أثر تنفيذ السياسات البيئية على مجموعة من (٦٣) مسئول من المنشآت الصناعية–الهيئة العامة للاستثمار–مكتب البيئة بالمحافظة–هيئة التنمية الصناعية–الادارات البيئية بالمنشآت الصناعية.

وقد تم حساب ثباتهما باستخدام معامل كرونباخ – ألفا (Cronbanch–Alpha) وكانت النتيجة (٠,٧٩٦).

حساب ثبات الاستبيان(استطلاع الرأي) حول مدى تأثير السياسات البيئية على التنمية الصناعية للعينة الاستطلاعية وفق معامل ألفا كرمباخ: Reliability Statistics–

عدد أفراد العينة	Cronbach's Alpha
٦٣	٠,٧٩٦

وبذلك يكون الباحثون قد أتموا إعداد أداة الدراسة وضبطها والتحقق من صلاحيتها للتطبيق الميداني. وأصبح الاستبيان في صورته النهائية وصالح للتطبيق على المجموعة المختارة من العاملين بالصناعة والتصدير للملابس الجاهزة والمنسوجات بالمنطقة الحرة بالإسماعيلية قوامها، ١٠٠ فرد.

وأجريت هذه الدراسة في عام ٢٠١٦ خلال الفترة من أول شهر إبريل إلى شهر يونية، حيث تم الاستعانة في هذه الدراسة الميدانية بالمتخصصين والهيئات ذات الصلة والشركات المصدرة للملابس الجاهزة في المنطقة الحرة بالإسماعيلية.

نتائج الدراسة

- **أولاً: نتائج اختبار الفروض:** أظهرت نتائج اختبار الفروض (معامل الإرتباط – معامل الإنحدار) عن الآتى:

الفرضية الأولي: توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين استخدام أدوات السياسة البيئية وفعالية تنفيذ هذه السياسات في مصر، وهو ارتباط قوى بنسبة ٨٥% تقريباً.

ونتج عن هذه الفرضية تحقق العناصر التالية:

- ان الهدف النهائي للسياسة البيئية هو الحد من مستويات التلوث الذي هو أصل المشاكل البيئية المختلفة. فعملية القضاء على التلوث تماماً مستحيلة وغير مقبولة من الناحية النظرية. ومن ثم فإن الهدف الأساسي في هذا الصدد يكمن في عملية الحد من التلوث أو الوصول إلى الحجم الأمثل والمقبول اقتصادياً.
- إذا كان إنتاج بعض المنتجات أو التخلص منها، كحال الدراسة الحالية في صناعة الملابس والنسيج يفرز أضراراً بالغة على الصحة أو نفايات وملوثات، فإن هذه المنتجات يمكن التقليل منها، عبر فرض ضريبة عليها وتحل الضرائب البيئية على المنتجات محل الضرائب على الانبعاثات الملوثة (كملوثات على الهواء تناسباً مع حجم انبعاثها، والضوضاء الواقعة ومصدرها) ويتناسب هذا مع مدى تحقق نتائج إيجابية على تقليص الآثار السلبية لأنشطة البشرية على البيئة، حيث تعتمد فاعلية تنفيذ هذه السياسات البيئية في مصر على التصميم والتطبيق والمشاركة والجدية والقيد للجهات المسئولة عن البيئة في مصر.
- أن فعالية التكلفة في تنفيذ السياسات البيئية في مصر يأتي من خلال تحقق السياسة أهدافها بتكلفة أدنى للمجتمع، إذ أن هناك عدة مكونات للتكلفة بما في ذلك التكاليف المباشرة المرتبطة بإدارة السياسة وتطبيقها والتكاليف الاجتماعية غير المباشرة والتي يصعب قياسها. ويمكن تعزيز نسبة التكلفة لتحقق السياسات البيئية في قطاع الملابس والمنسوجات إلى الفعالية من خلال الحد من إنشاء مؤسسات جديدة والاحتفاظ بإجراءات يتم تطبيقها بطرق بسيطة قدر الإمكان للمؤسسة.

- كلما ازدادت درجة الأضرار البيئية كلما كانت الدولة ربما في حاجة إلى اتخاذ إجراءات سريعة ومتشددة مع المشكلة بشكل مباشر، كما أن هناك أخطار وأوضاعاً بيئية قد يكون استعمال الأدوات الاقتصادية من السياسات البيئية مع هذه المشكلة أكثر نفعاً أو اقل ضرراً من الأدوات التنظيمية أو التدخل الحكومي المباشر.

الفرضية الثانية: توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين تنمية الصادرات في مصر وبين تهيئة الظروف البيئية الملائمة.

إن اختيار التطبيق علي صادرات صناعة الملابس والمنسوجات أتاح الوصول إلي الجوانب الحقيقة لقضية تنمية الصادرات المصرية والأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية المؤثرة عليها، نظرا لعراقة الصناعة وهيمنتها علي الصادرات الصناعية غير النفطية وتمتعها بقاعدة كبيرة من المصانع تفوق (٣٠٠٠ مصنع) وأكبر حجم عمالة صناعية، وبالرغم من أن عدد المصانع المصدرة يمثل نسبة ضئيلة جدا من عدد المصانع المنتجة إلا أنه توزعها علي قطاعات مثل المناطق الحرة الصناعية، كان له أكبر الأثر في إثراء النتائج النهائية للاستقصاء بجانب الآراء الخاصة بالعاملين في الجهات ذات الصلة بالصناعة وصادراتها.

وبوجه عام فالاستقصاء الميداني بجانب ما أتاحه من التحقق من فرض الدراسة الثاني والخاص بتوضيح العلاقة بين تنمية الصادرات في مصر وبين تهيئة الظروف البيئية الملائمة فقد ساعد هذا في طرح أهم التوصيات اللازمة لدعم تنمية الصادرات المصرية وتحديد أهمها بمشاركة آراء المصدرين (مناطق حرة) والمتخصصين الاستثماريين.

وعن مدى الالتزام بالمواصفات والمتطلبات البيئية في قطاع النسيج والملابس الجاهزة باستخدام قوائم المراجعة والفحص البيئي: كان من الضروري لدعم الأبعاد المتعلقة بالتصدير، وللتعرف على أوضاعها داخل شركات العينة (المصدرة للملابس والمنسوجات) مراجعة مدي توافر ١١ بند بيئي داخل هذه الشركات بأي نسبة حيث تعتبر هذه البنود مميزة في نماذج الجودة البيئية العالمية وفي المواصفات المختلفة للجودة والتوافق مع البيئة الاقتصادية العالمية الجديدة، كما أنه قد تم تدعيم قائمة الملاحظة والاستقصاء بأشكال مصورة للبيئة الداخلية والخارجية، وللنواحي التسويقية والإنتاجية داخل هذه الشركات بأنواعها.

يتناول الجدول رقم (٢) بالتحليل بعض من مجموعة مفردات وبنود الاستبيان وهي (١١) البنود المميزة للجودة البيئية والتي تعتبر من المقومات الرئيسية لقيام أي نظام جودة بيئية فعال يخدم المتطلبات التنافسية للتصدير، وقد أظهر تحليل البيان النهائي للقائمة ما يلي:

جدول رقم(٢): استمارة الاستبيان، والبيانات التحليلية– المنطقة الحرة –الاسماعيلية، حول البنود البيئية في شركات العينة

البنود	شركة أمبى		شركة فيلوسيتى		شركة أوراجللوا		شركة البتراء		شركة الخليجية	
	متوافر	غير متوافر	متوافر	غير متوافر	متوافر	غير متوافر	متوافر	غير متوافر	متوافر	غير متوافر
١- وجود حد أدنى من السياسات البيئية	٦٠	٤٠	٧٠	٣٠	٦٠	٤٠	٥٠	٥٠	٤٠	٦٠
٢- قدرة الادارة العليا على إدخال التحسينات المستمرة	٧٠	٣٠	٦٠	٤٠	٨٠	٢٠	٦٠	٤٠	٦٠	٤٠
٣- وجود بعض المظاهر والجوانب البيئية	٦٥	٣٥	٨٠	٢٠	٨٠	٢٠	٦٥	٣٥	٦٥	٣٥
٤- التخطيط بالالتزام بالمسئولية البيئية والقانونية	٧٥	٢٥	٨٥	١٥	٨٥	١٥	٦٥	٣٥	٦٥	٣٥
٥- الاعداد لبرامج بيئية	٦٠	٤٠	٧٥	٢٥	٧٥	٢٥	٦٠	٤٠	٦٠	٤٠
٦- التدريب والتوعية البيئية بين افراد المنظمة	٧٠	٣٠	٨٠	٢٠	٦٥	٣٥	٥٥	٤٥	٦٠	٤٠
٧- وجود اطار للمراجعة البيئية (الداخلية – الخارجية)	٦٥	٣٥	٨٠	٢٠	٨٠	٢٠	٦٥	٣٥	٥٥	٤٥
٨- القدرة على تطوير المنتج النهائى وتعديل نظام التعبئة والتغليف	٧٥	٢٥	٦٠	٤٠	٦٥	٣٥	٦٠	٤٠	٥٠	٥٠
٩- وجود تخطيط للسيطرة على المخلفات بأنواعها	٦٠	٤٠	٧٥	٢٥	٦٠	٤٠	٦٥	٣٥	٦٠	٤٠
١٠- القدرة على الحد من التلوث الخارجي وتحقيق منافع بيئية	٣٠	٧٠	٥٠	٥٠	٤٠	٦٠	٤٥	٥٥	٦٠	٤٠
١١- وجود مخطط للسيطرة على الموارد (خامات – طاقة – عمالة)	٤٠	٦٠	٣٠	٧٠	٦٠	٤٠	٣٠	٧٠	٢٥	٧٥

أظهرت البيانات النهائية المستمدة من الجدول رقم (٢) ما يلي: توافر في إجمالي العينة (٥ شركات) ١١ بند بنسبة تتعدي إلى ٦٠% بينما لم تتوافر باقي البنود بنفس النسبة، حيث كان الأساس في تحديد توافر البند هو تواجده بأي نسبة (مقبولة) ولو كانت ضئيلة نسبياً.

أهم البنود التي توافرت في العينة بنسبة تفوق ٣٠% وكانت تتوافر في ثلاثة شركات بنسبة تتعدي (٨٠%) بلغت ٣ بنود كما يلي:

- البند رقم (٣) الخاص بوجود بعض المظاهر والجوانب البيئية، وقد توافر في إجمالي العينة بنسبة ٨٠%
- البند رقم (٤) والخاص التخطيط والالتزام بالمسئولية البيئية والقانونية، وقد توافر بنسبة ٨٠ %.
- البند رقم (٧) والخاص وجود إطار للمراجعة البيئية (الداخلية – الخارجية)، وقد توافر بنسبة ٨٠%.
- أهم البنود التي لم تتوافر في العينة (٥ شركات) بنسبة تصل إلى (٥٠%) بلغت ٣ بنود كما يلي:
- البند رقم (١) والخاص بوجود حد أدنى من السياسات البيئية، وكانت نسبة توافره ٥٠%.
- البند رقم (٨) والخاص بالقدرة على تطوير المنتج النهائي وتعديل نظام التعبئة والتغليف وكانت نسبة توافره ٥٠%.
- البند رقم (١٠) والخاص بالقدرة على الحد من التلوث الخارجي وتحقيق منافع بيئية. وكانت نسبة توافر ٥٠%.
- أكثر البنود توافراً في الشركات هو رقم (٤) بنسبة ٨٥ % وأقلها رقم (٦)، (٧) بنسبة ٢٠ %.

ويستنتج من تلك النتائج الآتي:

- أن أغلب الصادرات المصرية قائمة على استهلاك عناصر الميزة النسبية للموارد البيئية الطبيعية (النفط – والخامات الأولية)، ولم تتحول بعد إلى الاعتماد على عناصر الميزات

التنافسية للصادرات الصناعية والممثلة في الاسعار والجودة (منها الجودة البيئية) والتمايز الفني والتقني المستند للابتكار.

- أن الصادرات المصرية ستتعرض لمنافسة كبيرة إذا استمرت الأوضاع الحالية لهيكل الصادرات السلعية الذي تهيمن عليه صادرات المواد الإدارية، ومع استمرار الاعتماد على واردات التكنولوجيا وبطيء حركة التطوير في الصناعات التصديرية الواعدة وتحقيق التكامل الاقتصاد العربي.
- أن تنمية الصادرات المصرية لم تراعي فيها الظروف البيئية الملائمة، نظراً لغياب عناصر تكنولوجيا البيئية، وعدم ملاحقة الأبعاد البيئية للتصدير والمتعلقة بالإدارة البيئية المتكاملة، وعدم نقاء وأمان المدخلات الإنتاجية النهائية للتصدير، وغياب التمايز البيئي المبتكر في كافة أنواع الصادرات.
- أنه على الرغم من أن اغلب الصادرات المصرية غير متوافقة معايير البيئة الاقتصادية العالمية الجديدة إلا أن إمكانيات مراعاة المعايير الفنية والاشتراطات البيئية عند تنمية الصادرات امر في متناول اليد نظراً لوجود الحديد الدنيا المقبولة (في المنظمات المصرية) لقيام أنظمة جودة بيئية فعالة، ووجود درجة مناسبة من القدرات على التوافق مع متغيرات النظام التجاري العالمي إذا ما تم التطور بمعدلات أكثر تسارعاً.

- **الفرضية الثالثة:** توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين الالتزام بالمعايير والاشتراطات البيئية وتنمية الصادرات في مصر.

- قد تم اللجوء للمفاضلة بين طرق عديدة لمكافحة وخفض التلوث، وهذا الخفض يمكن تحقيقه من خلال التنظيم وفرض المعايير والاشتراطات البيئية، كما يمكن تحقيقه باستخدام أدوات اقتصادية (على سبيل المثال فرض الضرائب البيئية، التخلي عن استعمال الطاقة واستبدالها بالطاقة النظيفة، الاستثمار في المرشحات أو أساليب الإنتاج الأنظف)، وأن هذا الخيار يؤدي إلى أثار هامة من بينها تنمية الصادرات لقطاع الملابس والمنسوجات بالمنطقة الصناعية.
- كما أن الامتثال لأحد المعايير والاشتراطات البيئية يزيد تكاليف الإنتاج، في البداية على الأقل، عندما يكون على الشركات أن تتكيف مع أحد التغيرات الطارئة على السياسة

العامة. في هذه الحالة تستجيب الشركات الهادفة إلى تحقيق أكبر ربح ممكن بأقل تكاليف ممكنة داخل الأسواق التنافسية للتغيرات الحاصلة في التكاليف عبر تعديل القرارات المتعلقة بالإنتاج، بما فيها قيمة أو أنواع المدخلات المستعملة، أو قيمة النواتج المنتجة والمباعة.

- يمكن أن تؤدي الاستجابة إلى التغير في الأنظمة والسياسات المتبعة بشكل عام في الشركات إلى تعديلات في عمليات الإنتاج أو تغييرات في مستويات الإنتاج إذ يسعى المنتجون إلى تخفيض التكاليف إلى أدنى حد ومضاعفة الأرباح على أقصي حد، ويؤدي هذا الأمر إلى تغييرات في الصادرات في قطاع الصناعة، ويمكن التخفيف من أثرها بتحقيق مكاسب على صعيد الكفاءة أو تحويل بعض تكاليف الإنتاج الإضافية إلى المستهلكين المستعدين لدفع ثمن أعلى لقاء منتج يتمثل لأحد المعايير البيئية.
- شهد قطاع المنسوجات والملابس خلال العقد الماضي تغييرات جذرية ونمت تجارة الملابس بمعدلات أسرع بكثير من نمو تجارة المنسوجات، وتتخذ التجارة في هذين القطاعين وجهتين مختلفتين، فصادرات الملابس تكاد تتجه كلها نحو أسواق البلدان المتقدمة، ويمكن أن تنجم عن الأنماط العالمية المتغيرة لمقتضيات السوق والتجارة آثار هامة على المؤسسات التي تعجز عن التكيف سريعاً مع الظروف المتطورة والتي تراعي البعد البيئي باشتراطات ومعاييره التنافسية.

وباستعراض النتائج السابقة، نجد أنه توجد بعض الدراسات التي أكدت ذلك ومنها دراسة (مصطفي ابابكر، ٢٠٠٤)، ودراسة (أحمد نبيل، ٢٠٠٥)، ودراسة (سامية سرحان، ٢٠١١)، والتي بينت بأن هناك علاقة مترابطة بين السياسات البيئية وتنفيذها وبين المعايير والاشتراطات البيئية إذ أن التطبيق الجاد وبالطرق الأكثر ذكاء يؤدي إلى تنمية القدرات التنافسية للدول في الأسواق العالمية مع مراعاة الأبعاد البيئية كافة، وذلك لما لهذه المعايير في حالة عدم تطبيقها آثار سلبية على الميزة التنافسية للقطاعات المكلفة بيئيا على غرار قطاع المحروقات والصناعات الأولية التي ترتكز عليها صادرات معظم الدول النامية. وفي الجزئية أدناه من الدراسة بعض الآثار والتي من خلالها أمكن التوصل إلى أنه:

١. يمكن للسياسات البيئية من خلال أدواتها خاصة الحوافز الضريبية أن تلعب دوراً هاماً إذا ما أحسنت اختيار أدواتها بما يوفر حافزا لمصادر التلوث سواء افراد او منشآت لتخفيض ما يصدر عنها من وحدات تلوث
٢. السياسات البيئية الحالية لا تعكس حجم ونوعية المشاكل البيئية المتواجدة بالفعل بمناطق التصدير الحرة وعلى سبيل المثال (مشكلة التخلص الآمن من المخلفات الصلبة – مشكلة التخلص الآمن من النفايات الخطرة).
٣. التشريعات البيئية الحالية لا تتواكب مع الوتيرة المتسارعة الخاصة بالصناعة مما يؤدى الى حدوث فجوة كبيرة بين المنصوص عليه في القانون والواقع العملي.
٤. تعدد الجهات التنفيذية المنوط بها تنفيذ التشريعات البيئية بالإضافة الى عدم التنسيق فيما بينها، مما يتطلب زيادة جهود التنسيق لتحقيق التطبيق الفعال للسياسات البيئية.
٥. يهدف نظام تقديم الحوافز الى تشجيع المنشآت على الاستمرار في تنفيذ أنشطتها، والذي من شأنه أيضاً تحسين أدائها مما ينتج عنه اتباع المنشآت الأخرى لنفس النهج، ويقترح في هذا الصدد بأن توجه هذه الحوافز الى المنشآت التي أدخلت حلولا مبتكرة أو تكنولوجيات مناسبة للتحكم في تأثيراتها البيئية وذلك بناء على معايير تقصر هذه الحوافز على الفئة المتميزة بالفعل.

توصيات الدراسة

- دمج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات الدولة وبرامجها ومشروعاتها من خلال العمل على إصدار التشريعات وتبنى السياسات التي تتناسب مع متطلبات النظام التجاري العالمي من ناحية والمحافظة على البيئة نظيفة لتحقيق التنمية المستدامة للأجيال القادمة من ناحية أخرى.
- نشر وزيادة الوعي البيئي وخلق مناخ يشجع الاستثمار في التكنولوجيا النظيفة وعمليات الإنتاج غير الضارة بالبيئة من خلال التخفيضات الضريبية أو الإعفاءات الجمركية على المواد الصديقة للبيئة ومعدات مكافحة التلوث.

- تفعيل دور منظمة التجارة العالمية والتأكيد على عدم استخدام القيود والمعايير البيئية بصورة متشددة، وتطبيق مبدأ المسئوليات المشتركة ولكن المتفاوتة وفقًا لطبيعة وظروف وإمكانيات كل دولة.
- تفعيل دور أجهزة الرقابة على الجودة بالاستعانة بما هو متبع في الدول الأوروبية، والأخذ في الاعتبار عند وضع المواصفات المحلية بالمواصفات القياسية والأنظمة والمعايير العالمية.
- تشجيع الاستثمار الأجنبي في أساليب وتقنيات الإنتاج الأنظف والمشاريع الصديقة للبيئة وإدخال البعد البيئي في السياسات التي تحكم الاستثمارات الأجنبية وسياسات تنمية الصادرات.
- دعم دور البحث العلمي والتنمية التكنولوجية وتوفير المناخ الملائم للابتكار وتعزيز فكرة إنشاء صندوق للبحث والتطوير بمشاركة الدولة، والقطاع الخاص يكون مسئولاً عن تمويل إنشاء وحدات للبحث والتطوير داخل الشركات.
- تنويع هيكل الصادرات وتوسيع دائرة التوزيع الجغرافي، وعدم التركيز على توجيه الصادرات لأسواق محددة وفتح أسواق واعدة جديدة.
- العمل على حل المشاكل التي تعوق تطور الصناعة من خلال الاهتمام بدراسة مشاكل الانتاج والتكاليف ونظام الضرائب، وتقديم بعض الحوافز والاعفاءات ومنها وقف أي زيادة في أسعار الكهرباء والمياه وغيرها من العوامل المساعدة في إنتاج الملابس الجاهزة.
- ضرورة ربط التعليم الفني بالصناعة وإنشاء مدارس صناعية داخل المناطق الصناعية بتخصصات تناسب نشاط كل منطقة، بمعنى إنشاء المدارس والكليات والمعاهد المتخصصة في تعليم وتدريس صناعة الملابس الجاهزة في مناطق تركز هذه الصناعة.

المراجع

أحمد الجلاد (٢٠٠١): التنمية والبيئة في مصر، دار جهاد للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

أحمد نبيل محمد الجداوى(٢٠٠٥): المناطق الحرة في مصر–الملتقى العربي الأول حول الأساليب الحديثة في تنظيم وإدارة المناطق الحرة –الشارقة.

أماني عبد العزيز فاخر(٢٠٠٨): الاستدامة البيئية والنمو الاقتصادي في الدول النامية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد السادس عشر، العدد الأول، يونيو ٢٠٠٨.

تيرباك دينيس(٢٠٠٨): السياسات الوطنية وارتباطها بالمفاوضات حول اتفاق دولي مستقبلي بشأن تغير المناخ – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
جريدة الأهرام – العدد ٤٤٣٣٨ – ٢٠٠٨

خليل حسين(٢٠٠٦): كتاب السياسات العامة – دار المنهل اللبناني، بيروت.

دوناتو رومانو(٢٠٠٣): "الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة – وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي– المركز الوطني للسياسات الزراعية – دمشق.

زكريا طاحون (٢٠٠٧): إدارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف، مكتبة الأسرة، القاهرة.

ساموبلسون بول، نوردهاوس وليم(٢٠٠٦): علم الاقتصاد – ترجمة مكتبة لبنان، ناشرون، ط، بيروت – لبنان.

سامية سرحان(٢٠١١): أثر السياسات البيئية على القدرات التنافسية لصادرات الدول النامية، دراسة للآثار المتوقعة على تنافسية الصادرات الجزائرية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

سلوى شعراوي جمعة(١٩٩٧):"صنع السياسات البيئية في مصر" مركز البحوث الاجتماعية، الجامعة الأمريكية بالقاهرة.

سمير شرف، ماجد محفوظ(٢٠٠٥): "دراسة تحليلية للفوائد والتكاليف للمناطق الحرة" مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية " سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية العدد الرابع.

طارق غلوش(١٩٩٧):" نحو سياسة اقتصادية مناسبة للحد من التلوث البيئي في البلدان الأقل تطوراً، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التجارة جامعة المنصورة.

عبد الهادي الرفاعي، باسل أسعد، إلهام بطيخ(٢٠٠٨): التلوث البيئي الناجم عن الصناعية الثقيلة وإمكانية قياسه محاسبياً، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سوريا، المجلد ٣٠، العدد (٣).

على دريوسى(٢٠٠٤): السياسة البيئية ومهامها الأساسية، مؤسسة الحوار المتمدن– العدد ٩٥٦.

كلود فوسليرن بيتر جيمس(٢٠٠١): ترجمة علا أحمد صلاح الإدارة البيئية من أجل جودة الحياة، مركز الخبرات الفنية للإدارة، مصر.

محمد السيد أرناؤوط (١٩٩٣): الإنسان وتلوث البيئة الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر.

مصطفي ابابكر(٢٠٠٤): السياسات البيئية، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد الخامس والعشرون.

ممدوح عبد العزيز رفاعي: إدارة سلاسل التوريد، كليه التجارة، جامعه عين شمس، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٠، ص ١٢٩.

وديع محمد عدنان، القدرة التنافسية وقياسها، سلسلة جسر التنمية، العدد الرابع والعشرون، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ٢٠٠٣، ص٧.

وزارة البيئة المصرية، ٢٠١٦، الموقع الرسمي، www.eeaa.gov.eg

Aiginger K. Competitiveness (2008): from a dangerous obsession to a welfare An OECD Framework for Effective and Efficient Environmental Policies,.

Andersen, M. S. and Massa, I (2000): 'Ecological modernization: origins, dilemmas and future directions', Journal of Environmental Policy and Planning, 337–345.

Andersen, M. S. and Massa, I. 'Ecological modernization: origins, dilemmas and future directions', Journal of Environmental Policy and Planning, (2000): 337–345.

Baumol and Qates, The Theory of Environmental Policy, op-cit. (1995) P.9.

Edum, E, P (1987): "Ecology the link Between the Natural and social Science Hot lRimebart and wino ton, New York, MSA. P. 244.

Lumpkin, G. Thomas, and Gregory G. Dess (2001). "Linking two dimensions of entrepreneurial orientation to firm performance: The moderating role of environment and industry life cycle." Journal of business venturing 16.5 (2001): 429-451.

Porter, Michael E., and Claas Van der Linde (1995). "Toward a new conception of the environment-competitiveness relationship." The journal of economic perspectives 9.4 (1995): 97-118.

THE IMPACT OF THE IMPLEMENTATION OF THE ENVIRONMENTAL INDUSTRIAL DEVELOPMENT ACHIEVING THE ON POLICIES

ANALYTICAL STUDY – FREE ZONE, ISMAILIA

[16]

Morsy, B. E. M.[(1)]; Attwa, A. H.[(2)]; Hegi, M.[(3)] and Ahmed, M. S.[(4)]

1) Faculty of Agriculture, Ain Shams University. 2) Ministry of Environment. Cabinet of Ministers 3) Central Laboratory for Agricultural Climate. 4) Cabinet of Ministers

ABSTRACT

This study aims to assessing the effective role that Environmental Policies play in achieving the industrial development through working inside free export zones, which occupied a major space of economists and politicians concerns whether in the developed or developing countries. These zones were established to attract, localize investments and as they considered one of economic development priorities. Due to the intensive competition that the world witnesses, it was necessary for all different types of organizations to find a shelter that protect them from the storms of change that characterizes the global market.

This study reveals that the existence and sustainability of industrial organizations depend mainly on their commitment with applying the environmental policies through adopting the principle of preventing pollution at its source. Accordingly, the industrial organization endeavors to assess its current environmental position, adopts techniques of green production technologies, takes over polices of energy and resources rationalization, minimizing emits and pollutants. In addition to, using measures that target reducing the flow of wastes to increase recyclability, achieve competitiveness and access to global markets.

It was revealed after studying the impact of current Environmental Policies that they don't reflect the quantity and quality of environmental issues already existed inside the free export zones, some of which, (Safe disposal of hazardous wastes and Solid wastes). As well as, the current environmental legislations don't keep pace with the continuous acceleration occurred in industrial development, which leads to a significant gap between what is stipulated in the law and the real practice.